

## العلاقات المدنية العسكرية في ظل التحولات الجديدة في المنطقة العربية دراسة تحليلية

عبد المومن سي حمدي ( طالب دكتوراه )  
د.عنترة بن مرزوق ، أستاذ محاضر " أ "  
جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

### ملخص:

تعالج هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في إطار جملة التحولات الجديدة التي كانت نتاج الحراك الشعبي في المنطقة العربية، والتي تراجعت بين استئثار المؤسسة العسكرية بالحكم على حساب السلطة المدنية (مصر)، وبين هيمنة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية وجعلها ملكاً خاصاً للفريق السياسي الحاكم (سوريا والبحرين)، وبين انقسام المؤسسة العسكرية بين السلطة الحاكمة والشعب (ليبيا واليمن)، ويبقى النموذج التونسي يصنع الاستثناء ببقاء المؤسسة العسكرية خارج السلطة ومنح المجال للنخب المدنية بإدارة العملية السياسية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية- السلطة المدنية- الثقافة السياسية- الأنظمة الديمقراطية- الأنظمة الاستبدادية- الحراك العربي...

### Abstract:

This study deals with the relationship problematic between the military establishment and the civil authority within the framework of the new transformations that were the result of the popular movement in the Arab region, which fluctuated between the ruling monopoly of the military establishment on the expense of the civil authority such as Egypt and the dominance of civil authority over the military establishment and making it a private property of the ruling politic team such as Syria and Bahrain, and between the splitting of the military establishment between the ruling power and the people, as happened in Libya and Yemen, or formed the exception by keeping the military's establishment out of authority and by granting space to the civilian elites to run the political process as happened in Tunisia.

### مقدمة:

تحيلنا الكثير من الأدبيات التي اهتمت بدراسة الوقائع التي عرفتها المنطقة العربية حديثاً إلى بروز العديد من الإشكالات البحثية التي اقترنت بصراع الثنائيات: الديني والمدني- الدولة والقبيلة- المدني والعسكري، وهي ثنائيات قديمة تم إحيائها بعد بداية أحداث ما سمي بثورات الربيع العربي التي كانت سبباً رئيسياً في تصدر مثل هذه المواضيع للأجندة البحثية في الدراسات الأكاديمية سواء العربية أو الغربية، وسنحاول من خلال دراستنا هذه التركيز على واحدة من أهم هذه الثنائيات، ويتعلق الأمر بالصراع بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية.

من المعلوم أن للمؤسسة العسكرية في الحالة العربية ثقل كبير ليس بكونها مؤسسة سيادية تضطلع بمهامها الدستورية فقط، وإنما باعتبارها لاعبا أساسيا في إدارة العملية السياسية. وإذا كان هذا الأمر يمثل ظاهرة مرضية في الأنظمة الديمقراطية الغربية إلا أنه في الحالة العربية قد يصبح ظاهرة طبيعية يتطلب فهمها البحث في السياقات التاريخية لمسألة أولوية العسكري على السياسي في بناء الدولة الوطنية.

هذه الخصوصية التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية والدور المؤثر لها في الحياة السياسية العربية فتحت المجال أمام الباحثين في حقل العلوم السياسية وحقول معرفية أخرى لدراسة الطبيعة العلائقية بين العسكري والمدني وإشكالية الصراع بينهما حول من له الأحقية في الحكم؟

بناء على ذلك وفي محاولة منا للجمع بين عالم الوقائع وعالم الأفكار حاولنا تقديم هذه الدراسة حول موضوع العلاقات المدنية العسكرية Civil-Military Relations من أجل توضيح أنماط التفاعل ومظاهر التأثير بينهما في ظل ما تشهده المنطقة العربية من تحولات، و غايتنا في ذلك ليس التعاطي مع هذه العلاقة في بعدها التاريخي والفلسفي ولا في إطارها الفكري والنظري، بقدر ما نحاول تناولها في إطار جملة التغيرات السياسية التي كانت نتاج الحراك الشعبي العربي، والتي تأرجحت بين استئثار المؤسسة العسكرية بالحكم على حساب السلطة المدنية (مصر)، وبين هيمنة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية وجعلها ملكاً خاصاً للفريق السياسي الحاكم كحالتي سورية والبحرين، وبين انقسام المؤسسة العسكرية بين السلطة الحاكمة والشعب مثلما حدث في ليبيا واليمن، وتبقى الحالة التونسية تصنع الاستثناء ببقاء المؤسسة العسكرية خارج السلطة ومنح المجال للنخب المدنية لإدارة العملية السياسية.

إجابتنا على الإشكالية السابقة يقتضي منا الاهتمام بتناول المحاور التالية:

- في عدم جواز الخلط بين الدولة والمؤسسة العسكرية والسلطة في المنطقة العربية.
  - مآزق العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في الحالة العربية.
  - العلاقات العسكرية المدنية في سياق الحراك: قراءة في دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية.
  - قواعد عمل انتقالية لإدارة العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية عقب الحراك الشعبي.
- أولاً: في عدم جواز الخلط بين الدولة والسلطة والمؤسسة العسكرية في المنطقة العربية.**

المؤسسة العسكرية مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازاً أو أداة بإمرة السلطة السياسية، إنه مؤسسة للأمة، وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن جميع مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء ورئاسة الدولة ( في النظام الجمهوري الديمقراطي، وفي النظام الملكي الدستوري أو البرلماني)، وهذا ما يعني أن المؤسسة العسكرية نصاب مستقل عن الكيان السياسي، ومحايدي في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع، ولا يمكن أن يفهم ويدرك هذا الوضع الاعتباري للمؤسسة العسكرية إلا من خلال إدراك الفارق بين هاتئ المؤسسة العسكرية والدولة والسلطة، وإدراك الاختلاف النظري بين تلك المفاهيم.<sup>1</sup>

فالوعي الحاد بالتمايز بين الدولة والسلطة السياسية لدى المؤسسة العسكرية العربية وهو تحول إستراتيجي في تاريخها المعاصر لا يضارعه في القيمة سوى النظر بالفرق بينهما لدى الشعب، هكذا شهدت المنطقة العربية عزوفاً شعبياً في ثورتي تونس ومصر عن الصدام مع المؤسسة العسكرية ممثلة في الجيش، أو الاحتكاك بها، ليس في حقيقته أكثر من إدراك للنخب العسكرية بأن الحراك الشعبي لا يقارع الدولة، وإنما يقارع النظام السياسي الحاكم.<sup>2</sup>

وتبين كتابات محمد جابر الأنصاري أن حالة التشوه التي شابت نمو الدولة العربية المعاصرة إنما تعود إلى عدم معرفتها الفصل أو الحدود بين السلطة والدولة خلال صيرورة تكوينها ونموها التاريخي بل إنه ذهب إلى أن الدولة العربية لم تقم بدور الحاضنة للسلطة كما يفترض وينبغي، بل إن هذه الأخيرة هي من مارست دور الحاضنة للدولة، وهو ما يعني أن القضاء على هذه الحاضنة يتضمن داخله تهديد وليدها بالخطر وربما بالموت.<sup>3</sup>

وهو ما ذهب إليه الباحث عبد الإله بلقزيز حين أشار إلى أن الثقافة السياسية العربية السائدة تعاني خلطاً بين معنى الدولة ومعنى السلطة، نكتشف الالتباس بينهما في الفوضى الفكرية للنخب من الاستخدامات غير الدقيقة نظرياً للمفهومين، ومن حمل معنى الواحد منهما على معنى الثاني مرادفة وكأنهما من الأصل عينه، والخلط والالتباس هما نتاج الضعف والنقص الواضح في الثقافة الفلسفية والنظرية للنخب الفكرية العربية، يطلعنا أمرهما في التداول السياسي

الحركي والإعلامي على فوضى مفردات لا تعكس غير حال من التضخم في اللغو الإيديولوجي يتمتع معها الوضوح، ليست المشكلة معرفية فحسب، لكنها تولد مشكلات سياسية في غاية الخطورة، وتترتب على السياسة وعلى مجتمعاتنا تكاليف وغرامات باهظة، خاصة حينما تتفجر فيها أزمات سياسية من جنس الأزمة التي انفجرت منذ مطلع عام 2011 فأثمرت حراكاً وفوضى وحرب أهلية، فلقد كانت مشكلة السلطة والنظام في قلب هذه الأزمة، وفي أساس انفجارها، لكنها وبسبب الخلط الذي أشرنا إليه سرعان ما انتهت بميلاد أزمة سياسية أشد وطأة وخطورة هي "أزمة الدولة والكيان"، وإذا كان انفجارها على هذا النحو من فعل السياسة لا من فعل السلطة والفكر، إلا أن أحدًا لا ينكر أن الخلط بين السلطة والدولة في الوعي هو الذي ينتج ويقود إلى ذلك الخلط بينهما في الممارسة السياسية.<sup>4</sup>

الدولة هي الإطار العام الذي يضمن الخطوط الحمراء التي يحترمها ويؤمن بها الجميع، أي توافر مجموعة من المؤسسات الدستورية والأمنية والعسكرية بولاء للدولة لا للسلطة الحاكمة، وهو الولاء الذي يؤهل هذه المؤسسات لأداء دور التحكيم بين السلطة والمعارضة، وفي حالة الفراغ أو انغلاق اللعبة السياسية تستطيع هذه المؤسسات إمساك المراحل الانتقالية وتجنب تفكك الدول والعودة إلى حالة الطبيعة (Pré politique Situation)، أو مراحل ما قبل الحالة التعاقدية بلغة نظرية العقد الاجتماعي، ولا يجب تجاوز هذا الإطار في المراحل الانتقالية لأنها الضامن الوحيد لتجنب ظهور الخيارات العنيفة نتيجة تحويل اللعبة السياسية إلى لعبة صفرية بدون وجود سلطة تحكيم بين الأطراف والفواعل المتنافسة حولها.<sup>5</sup>

والدولة فكرة مجردة تتجسد في المواطنين في المجتمعات التي تقوم فيها الدولة الحديثة، أما في المجتمعات العربية فيجسدها البوليس والجيش والمحاكم والسجون، ومتى ما وجد المرء نفسه أمام هذه المؤسسات تحضر في وعيه فكرة الدولة، إنها الحالة الوحيدة التي يقع بها إدراك الدولة عندنا، ولذلك بقدر ما تمثل الدولة ضرورة حياتية ووجودية في المجتمعات الحديثة، تمثل عبئاً ثقيلاً على حياة الناس في المجتمعات العربية أو هكذا هي في وعيهم وإدراكهم.<sup>6</sup>

وفي مقابل ضمور فكرة الدولة في وعي الناس، ثمة حضور متضخم لفكرة السلطة، وفي هذه المقاربة ما يدل على أن هناك نظرة اختزالية للدولة في الوعي العربي، ترد هذه إلى السلطة وتختصرها فيها، والحال أن السلطة نصاب من الدولة وصعيد فيها، ومن الثابت أن مأتى هذا الخلط في وعي الدولة إنما هو واقع الدولة ذاته عندنا، سواء من حيث ضعف كيانها ومؤسساتها الإستراتيجية، أم من حيث تضخم حيز السلطة فيها على حساب مساحات الدولة.<sup>7</sup>

فالدولة هي ذلك الكيان السياسي للشعب أو للأمة، والذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلى أرضها وعلى منافعها، والدولة تعبير عن بني ومؤسسات تشكل ما يطلق عليه في النظرية السياسية الحديثة اسم السياسة (Le politique) أو المجال السياسي، أما السلطة فتعبر عن توازن القوى الاجتماعية والسياسية، وتجسيد مؤسسي لذلك التوازن في جهاز حاكم، وهي بهذا تنتمي إلى حقل الممارسات أي إلى السياسة (la politique) بوصفها فاعلية مادية في الاجتماع الوطني تمارسها قوى مختلفة ومتمايزة المصالح، كما أن الدولة لا تستطيع أن تكون كياناً مجرداً ومتعالياً عن مجال المنافسة، وذلك لأنها في نموذجها الديمقراطي تمثل للإرادة العمومية والمصلحة العامة، وتعبير كذلك عن السيادة التي ليست سلطة بعض على بعض كما هو شأن السلطة (Pouvoir)، بل سلطة الأمة بأكملها وكافة أطرافها وفئاتها وقواها، أما السلطة فتخرج عن نطاق هذا التعيين لأنها تعبر عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن خيار برنامجي من جملة خيارات برنامجية أخرى تتنافس في منافسة سياسية انتخابية نزيهة قبل أن يحسم الاقتراع بينهما لمصلحة واحدة منها، وبالتالي تتغير السلطة السياسية وخياراتها وسياساتها بتغير ميزان القوى الذي يصنعها، أما الدولة فلا تتغير ولا تغير من ثوابتها وإستراتيجيتها فهي غير قابلة للانتهاك لأنها محط إجماع.<sup>8</sup>

أما عن المؤسسة العسكرية فهي كيان مستقل عن أي حركة صراع سياسي داخلي، ومحايده إزاءها إنها ليست جهازاً كما سبق ذكره في يد السلطة الحاكمة إلا في الحالة التي يتعرض فيها الوطن وكيان الدولة إلى تهديد أو خطر خارجي يمس الأمن القومي والسيادة والاستقلال، وهي في هذه الحالة جهاز في يد الشعب، وفي حال نشوب أي صراع بين الشعب والسلطة، وبين النخب المعارضة والنخب الحاكمة مثلاً لا يجوز انحياز المؤسسة العسكرية إلى فريق على حساب فريق آخر لأن ذلك يضر بالوظيفة الأساسية للمؤسسة العسكرية أكثر مما ينفعها، وقد تكون الحالة الوحيدة لتدخله في الصراع الداخلي هي التي يقع فيها اعتداء على الدستور كتعبير عن الإرادة العامة، أو على الشرعية الشعبية باسم الشرعية الدستورية، وقد يكون هنا التدخل مباشراً بإزاحة النخبة الحاكمة المنتهكة للشرعية وتسليم السلطة للمدنيين عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.<sup>9</sup>

المؤسسة العسكرية تنظر إلى نفسها على أن من واجبها أن تدافع عن الدولة ضد القوى التي من شأنها أن تقوض سلامتها، حتى وإن كانت هاته القوى متمثلة في الساسة المدنيين، وإذا بدا أن الساسة يقومون بإضعاف الأمة وجعلها عرضة لتأثير قوى خارجية اقتصادية وعسكرية، فإن المؤسسة العسكرية يمكن أن تعطى لها الأولوية للدفاع عن القيم الأساسية للمجتمع، وعندئذ لا تكون المؤسسة العسكرية أداة محايدة للسلطة القائمة بل بالأحرى أداة للشعب وللأمة.<sup>10</sup>

كما أن حياد المؤسسة العسكرية هو من حياد الدولة ذاتها، لذلك لا تتدخل في الصراعات السياسية، ولا تنتصر ولو رمزياً لفريق ضد آخر، ولا تتدخل في صنع القرار وإدارة السلطة إلا فيما اتصل بالأمن القومي، ثم إن المجتمع لا يحتاج إلى تدخلها في الصراع السياسي لتحقيق الاستقرار لأن هذا الاستقرار متحقق بالذات لأسباب أهمها عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ففي إيطاليا مثلاً ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى نهاية الحرب الباردة عرفت أزمات سياسية حادة من خلال انعدام الاستقرار السياسي، حيث استهلكت عشرات الحكومات وبمعدل حكومة كل عام تقريباً، ومع ذلك لم يتدخل الجيش ليفرض الاستقرار ولا كان له رأي في تشكيل الحكومات، كما أن إيطاليا لم تتعرض للانهايار أمام عصف هذه الأزمات بل أمكنها من أن تستوعبها من خلال السلطة المدنية، وهذا ما يفسر عدم وجود ظاهرة الانقلابات العسكرية في الدول الديمقراطية، ذلك أن السياسة فيها لعبة مدنية صرف ومجال مفتوح للمنافسة بين المواطنين يحكمها الدستور.<sup>11</sup>

إن فمّن دون إدراك الفارق بين الدولة والسلطة، لا يمكن إدراك وظيفة المؤسسة العسكرية على نحو صحيح والأسباب التي تحملها على التزام الحياد أمام المنافسة السياسية، أو في التأثير في مراكز القرار أو في قلب نظام الحكم.<sup>12</sup>

أن تحمي المؤسسة العسكرية سيادة الدولة وأمنها الخارجي أمر في غاية الوضوح، لأنها مؤتمنة على صون استقلال الدولة والوطن، وأن تحمي أمن الدولة القومي يعني في جزء منه أيضاً حماية استقرارها فهي الكيان المعبر عن سيادة الشعب، غير أن حماية الاستقرار تحمل أكثر من وجهة نظر في صراعات سياسية حول الحكم، فالنخب الحاكمة في المجتمعات غير الديمقراطية لا تفهم منها سوى أن المؤسسة العسكرية تتدخل لحماية استقرار نظام سياسي تهددته حركة اجتماعية من خارج المؤسسات الشرعية أما عند الشعب والمعارضة فالعبارة تعني أن على المؤسسة العسكرية أن تحمي استقرار الدولة لا النظام الحاكم، وأن تتدخل حين تصدر السلطة من الشعب، أو حين يقع الانقراض على النظام الديمقراطي.<sup>13</sup>

**ثانياً: مآزق العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في الحالة العربية.**

أدى الحراك الشعبي العربي دوراً كبيراً في إبراز قضية هامة قلما حظيت في ما مضى بنصيب وافر من الاهتمام الجاد والدراسة التحليلية المعمقة، وهي متصلة بدور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة المدنية، وهذا الأمر يوصف في أدبيات العلوم السياسية بالعلاقات المدنية العسكرية، حيث يهدف هذا الفرع من المعرفة السياسية الذي لم

يتبلور بطريقة منهجية وعلمية واضحة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، إلى التوصل إلى صيغة متوازنة في أدوار كل من المؤسسة العسكرية من جانب والسلطة المدنية من جانب آخر، من شأنها أن تضمن توفير الظروف الملائمة التي تتيح للأولى الاضطلاع بالدور الدفاعي المنوط بها على الوجه الأكمل، بحيث تكون مؤسسة عسكرية محترفة ومهنية ومتماسكة مع خضوع أنشطتها لرقابة السلطة المدنية المنتخبة على نحو يهيئ المناخ المناسب لترسيخ دعائم الدولة الديمقراطية التي تكون فيها السيادة للقانون والدستور بالنسبة إلى الأفراد كافة والمؤسسات كلها بغير استثناء.<sup>14</sup>

إن علم العلاقات المدنية العسكرية ليس بجديد على دارسي النظم السياسية حول العالم، لكن الإشكاليات التي يتناولها هذا العلم تغيرت في كل من الدول المتقدمة ذات الديمقراطيات الراسخة وتلك التي لازالت في مراحل التغيير السياسي، فحين كانت دراسة العلاقات المدنية والعسكرية في الحالة الأولى محاولة لفهم شبكة التفاعلات بين المكونين المدني والعسكري في نظام ديمقراطي بهدف تقوية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية باعتبار تلك السيطرة إحدى ركائز الحكم الديمقراطي كانت في حالة الدول المتخلفة المستعصية عن الديمقراطية محاولة لفهم مكان قوة المؤسسة العسكرية في سياق يغيب عنه تمامًا مفهوم السيطرة المدنية في ظل مؤسسات عسكرية كان لها الفضل إما في تأسيس الدولة القومية بشكلها الحالي أو الحفاظ عليها من التفكك أو في تحريرها من الاستعمار، ورغم القيمة التفسيرية لنظريات رائدة في حقل العلاقات المدنية العسكرية وأهمها عمل الأستاذ صامويل هنتنغتون Samuel Huntington والمتمثل في مؤلفه "الجندى والدولة The soldier and the state" ومؤلف للأستاذ جانويتس موريس Janowitz Moris "الجندى المحترف The professional soldier"، إلا أنها تظل غير ملائمة بشكل كبير للسياقات غير الغربية، فعلى العكس من الدول الديمقراطية، تبقى المؤسسة العسكرية العربية أكثر ارتباطًا بالسياسة الداخلية، تلك الحقيقة عبر عنها الأستاذ جانويتس Janowitz بقوله: الجيش في السياسة الداخلية للدول غير الديمقراطية هو المعيار والقاعدة الأساسية، وإن الحالات المستقرة للسيادة المدنية على المؤسسة العسكرية في تلك الدول هي الحالات الاستثنائية التي تستدعي دراسة خاصة.<sup>15</sup>

إن التشابك والتداخل في نشاطات المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية يعني أن النموذج الغربي يفصل فصلًا واضحًا بينهما لا يمكن ولا يجوز تحبيره على الواقع العربي،<sup>16</sup> فالانسحاب الكامل للمؤسسة العسكرية في المنطقة العربية أمر يصعب تخيله، وذلك بسبب وزن المصالح التي ترى المؤسسة العسكرية بأنها معرضة للخطر، بالإضافة إلى غياب القوى والنخب السياسية الماهرة القادرة على منع الفوضى والحكم بطريقة مقبولة على الساحة السياسية.<sup>18</sup>

اهتمت الدراسات بالأدوار المختلفة للمؤسسة العسكرية، غير أن دوره السياسي لم يحتل مكانة مهمة لأن المؤسسة العسكرية في الدول الغربية لم يكن لها دور سياسي بعد الحرب العالمية الثانية بعكس ما هو عليه الحال في المنطقة العربية، وبخاصة في سبعينيات القرن الماضي التي شهدت ظاهرة وصول نخب من العسكريين إلى سدة الحكم، لذا تعددت أدوار المؤسسة العسكرية العربية، فقد يكون الجيش بمثابة جماعة ضغط في صناعة القرارات، وقد يتعدى هذا الدور نحو المساهمة الفاعلة في تحديد السياسات العامة للبلاد، وفرض النظام الذي تراه بتغيير الحكومات أو قيادة انقلاب على تلك الحكومات وغيرها، وقد يكون للمؤسسة العسكرية دور سياسي بتفويض من الحكام المدنيين، وفق مبدأ المصلحة المتبادلة، فيكون لكل سياسي مجموعة من القادة العسكريين الذين يعتمد عليهم في تمرير سياساته وأركان حكمه، بحيث لا يمكن للسياسي تحقيق الديمومة في حكمه من دون تركية الطرف العسكري، كما أن العسكري يعتمد في الوقت نفسه على السياسي للبقاء في منصبه، وضمان استقرار المؤسسة العسكرية وقوتها وفق علاقة مصلحيه، وبخاصة بالنسبة للسياسي الذي لا يملك إمكانيات القوة الحاسمة الموجودة لدى الرجل العسكري. وفي محاولة لتفسير علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة المدنية وضع الأستاذ جون ماينو Jean Maynaud ثلاثة أنماط لهذه العالقة وهي:<sup>18</sup>

- نمط تكون فيه المؤسسة العسكرية تحت تصرف السلطة المدنية المنتخبة ذات الشرعية، ويقوم بوظيفته الدستورية ليعمل كحارس لكيان الدولة والوطن ومدافعاً عن سيادتهما.

- نمط يكون للمؤسسة العسكرية فيه دور وتأثير في صناعة القرار يغلب على دور السلطة المدنية.

- نمط تكون فيه المؤسسة العسكرية متدخلة بشكل أساسي ومباشر في الحياة السياسية لتصبح المتحكمة الوحيدة بالعملية السياسية على حساب السلطة المدنية.

وأشار الباحث عبد الإله بلقزيز بأن العلاقات المدنية العسكرية في المنطقة العربية، تختلف تماماً عن تلك الموجودة في المجتمعات الغربية، وذلك بسبب اختلاف نموذج الدولة هنا عن نموذج الدولة الغربية وتأخذ هذه العلاقة في الحالة العربية صوراً ثلاثة هي:<sup>19</sup>

- **جيش السلطة:** هنا يكون الجيش جيشاً للسلطة، لا جيشاً للدولة، ليصبح فيها أداة في يد السلطة الحاكمة قابلة للاستعمال لتحقيق هدفين مترابطين الأول قمع المجتمع وقوة المعارضة عند الاقتضاء، والحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة الحاكمة، وهنا يبدو الجيش كمؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص المملوكة للفريق السياسي الحاكم، وليس ملكية عامة للدولة والأمة، فكل قطاع خاص تتفق النخبة الحاكمة على الجيش تجهيزاً وإدارةً وتستثمر في قوته لمصلحة سلطتها، كما أن تدهور دور الجيش من جيش لحماية الدولة إلى جيش في يد السلطة تتدهور معه علاقته بالمجتمع الوطني، ليتحول من جيش للشعب إلى جيش لطبقة سياسية، ومن جيش طبقة إلى جيش نخبة سياسية حاكمة، ثم من جيش نخبة إلى جيش فرد وبطانة، وفي مقابل ذلك يتدرج الولاء من ولاء للدولة والوطن إلى ولاء للسلطة.

- **سلطة الجيش:** في هذه الحالة الثانية يصبح الجيش سلطةً، وتكون هذه الحالة نتاج أعمال أسلوب الانقلاب العسكري في التغيير، فيتحول الجيش إلى نخبة سياسية حاكمة، وهنا تقوم النخبة العسكرية الحاكمة، بإدارة السلطة على نحوين إما تديرها مباشرة من خلال حكم عسكري صريح، وإما تديرها من وراء ستار من خلال وضع شخصية سياسية صورية في الواجهة والإمساك بمفاتيح القرار، وفي الحالتين تعددت الأشكال والحكم واحد، كما أن حيازة الجيش للسلطة واستعماله إياها مشدود بدوره إلى هدفين سياسيين، الأول الحفاظ على بقاء الحكم العسكري الذي يقتضي وضع بعض التعديلات الشكلية من قبل إقرار دستور وإجراء انتخابات، والثاني السماح بحق العمل السياسي لبعض الأحزاب الموالية، ثم منع قوى المعارضة من العمل بدعوى تهديد أمن الدولة أو التشويش على المعركة الوطنية مع العدو الخارجي، ولكن لهدف آخر، هو منع عودة القوى المدنية إلى الحكم.

- **الجيش الأهلي:** في هذه الحالة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية مختلفة قليلاً، لأن طرفيهما هما الجيش والمجتمع المنفصل من عقال الدولة، أو المجتمع المنطوي على سلطة ذاتية خاصة، فهو مجتمع العصبية الأهلية أو المجتمع العصبي، ليصير الجيش بعيد عن معنى الجيش بالمعنى السياسي والقانوني المتعارف عليه، فهو يتماهى مع العصبية ويتحول إلى مجرد ميليشيات أو امتداد لها يكون تدرج من إطاره الطبيعي والمتمثل في المجتمع السياسي العام إلى الأهلي، ليتخلى الجيش عن وظيفته، ليصبح أحد المساهمين في تمزيق ذلك الوطن بدلاً من حمايته من خلال إدخال سلاحه في معترك الحرب الأهلية الداخلية، لتصبح هنا في هذا المشهد أمام حالة ما قبل الدولة، الحالة التي يكون فيها العنف والسلاح مشاعاً للناس كافة، أي الحالة التي تنشأ فيها السلطة عمومية تحتكر العنف لتنتهي معه رابطة الولاء للدولة، وينقسم الجيش إلى أقسام تتكفى بدورها إلى عصبياتها بعد أن يكون قد فقد القدرة على الدفاع عن كيان الدولة.

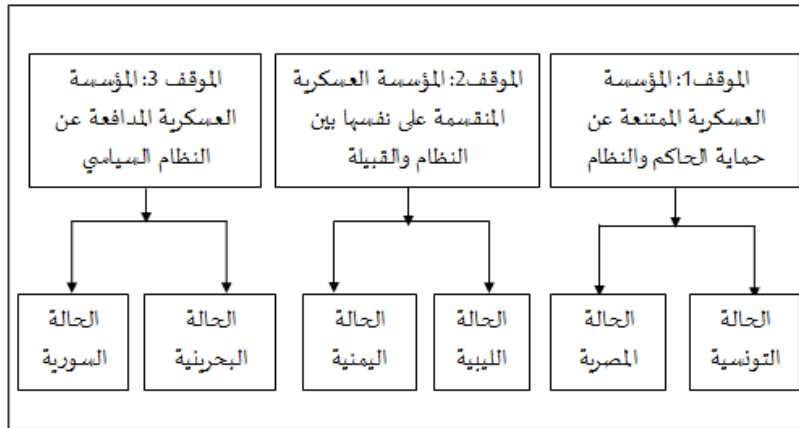
بناء على ما سبق يمكن استخلاص أن الحراك الشعبي لم يغير من وضعية الشعوب العربية فقط بل غير كذلك من وضعية العلاقات العسكرية والمدنية، وذلك من خلال جعل الجيوش العربية تتمرد على السلطة السياسية الحاكمة في دول بعينها لم يسبق لها أن تمردت بسهولة عليها، وذلك بداعي حفظ الاستقرار الداخلي للبلد، واختلاف وضعية الجيوش العربية بين بلد وآخر من بلدان الحراك الشعبي فنماها من أضحي جيشاً أهلياً وتفكك مثل ليبيا أو أصيب بالشلل مثل

اليمن، أو أصبح سلطةً مثل مصر، أو جيش سلطة يقا تل دفاعاً عن السلطة السياسية كما هو الحال في سوريا والبحرين، أو شكل الاستثناء وبقي خارج السلطة وقام بحراسة التغيير السياسي مثل تونس.<sup>20</sup>

ثالثاً: العلاقات العسكرية المدنية في سياق الحراك الشعبي العربي: قراءة في دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية.

كل من حاول التعرف على دور المؤسسة العسكرية في تجارب الحراك، استخلص أن هذا الدور كان مهماً ومؤثراً، وإن كان قد اختلف من تجربة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل التي ارتبطت بتطور الحياة السياسية في كل قطر عربي، وكذلك بمدى تعدد التشكيلات الاجتماعية والطائفية والقومية على وجه الخصوص، وطبيعة تركيب المؤسسة العسكرية في كل قطر من هذه الأقطار.<sup>21</sup>

فقد أثبت تطور الأحداث في المنطقة العربية أن المؤسسة العسكرية العربية قد عملت إما على تشجيع ودفع عملية التغيير السياسي إلى الأمام وعدم التدخل في مسار التغيير السياسي كما حدث في تونس، أو أنها أطلقت حرباً أهلية دموية بسبب تفككها وعدم احترافيتها كما حدث في ليبيا واليمن، أو أنها دعمت النظام السياسي القائم كما حدث في سورية والبحرين، أو قاطعت مسار التغيير السياسي بعد أن التزمت الحياد السياسي في البداية عبر الانخراط المباشر والصريح في السياسة الداخلية ودعم أطراف المنافسة السياسية على حساب أطراف أخرى كما حدث في مصر.<sup>22</sup> ويمكن التمييز في أداء المؤسسة العسكرية العربية حيال الحراك الشعبي بين ثلاث مواقف، والموضحة في الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عبد الإله بلقزيز، يوسف الصوني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص 224، 240.

ففي الحالتين التونسية والليبية لعب الجيش دوراً مؤثراً في نتائج تلك التحولات، وقد تمكنت تونس مع جيشها المؤسسي والقانوني، والمحايد سياسياً من التخلص من سلاسل الدكتاتورية، ومنح المجال للنخب المدنية في إدارة العملية السياسية، إلى جانب صيانة الدستور وتمهيد الطريق لنجاح عملية التغيير السياسي، وعلى النقيض من ذلك في ليبيا، فقد أدى عدم إضفاء الطابع المؤسسي والمهني للمؤسسة العسكرية، إلى جانب تدخل الحكومة إلى تفتيت الجيش، وإدخال البلاد في مستنقع العنف غير المقيد الذي من المستحيل السيطرة عليه بسهولة.<sup>23</sup>

غابت الاحترافية عن المؤسسة العسكرية الليبية وولائها للقذافي نظراً لسيطرة أفراد قبيلته أو بالأحرى عائلته على المناصب القيادية فيها، حيث كان لهذا الأمر تداعيات خطيرة على الحراك الشعبي الليبي الذي سرعان ما تحول لحرب أهلية دموية استخدم فيها القذافي كل الأسلحة من أجل قمع موجة المعارضة أملاً في القضاء عليها سريعاً، إلا أن

هذا لم يترتب عليه إلا انشاقات متتالية في هذا الجيش غير المتماسك بالأساس، وسرعان ما شكل المنشقون جيش التحرير الوطني الليبي تحت قيادة المجلس الوطني الانتقالي لمحاربة قوات القذافي، وعندما انتصر الثوار على القذافي سرعان ما شكلت ميليشيات متعددة نظراً لانتشار السلاح على مستوى واسع، وبالتالي تعرضت عملية التغيير السياسي للانهايار في ظل الحرب بين الفصائل المختلفة.<sup>24</sup>

وفي مصر خلال حكم الرئيس المدني المنتخب محمد مرسي سرعان ما ظهر التنافر الحاد بين المؤسسة العسكرية وجماعة الإخوان المسلمين، وبدأت المؤسسة العسكرية حريصةً على خلو صفوفها من الإخوان المسلمين أو الموالين والمتعاطفين معهم، وفي المقابل صعد الإخوان المسلمين حملتهم ضد المؤسسة العسكرية المصرية واتهموها باستلاب السلطة المدنية منهم.<sup>25</sup>

المؤسسة العسكرية المصرية في البداية سارت وسطاً بين حالي تونس وليبيا، فقد تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة رئاسة الدولة في المرحلة الانتقالية التي أعقبت تحي مبارك عن الحكم واستمرت لمدة 18 شهراً، نظم وأشرف فيها على استفتاء دستوري لتعديل الدستور وإجراء انتخابات برلمانية وانتخابات رئاسية في يونيو 2012، ترتب عليها تولي أول رئيس مدني منتخب للسلطة منذ يوليو 1952، لكن سرعان ما دفعت سوء الأوضاع الداخلية في ظل ترايد الاستقطاب بين أنصار الرئيس الإسلاميين من جانب وأنصار الدولة المدنية ذوو التوجهات العلمانية من جانب آخر إلى استدعاء إرث الدور السياسي الطويل للمؤسسة العسكرية المصرية، وهو ما أدى إلى تدخل هذه الأخيرة في عزل الرئيس محمد مرسي في يونيو 2013 إثر مظاهرات ضخمة طالبت بإنهاء حكم الإخوان المسلمين.<sup>26</sup> مما ساهم في عودة حكم العسكر من جديد، وهذا أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في فشل التغيير السياسي في مصر بعد الحراك. في اليمن لم تتحقق التراتبية العسكرية التي تعني الانتقال من وضعية القبائل إلى وضعية الجيش والدولة، ذلك أن رجال القبائل كانوا يتقدمون للتطوع في الجيش هم وشيوخهم، وتم تكريس الطابع القبلي للجيش، أما في كل من سورية والبحرين تواصل مشهد دعم السلطة من قبل المؤسسة العسكرية.<sup>27</sup>

تتسجم الأحداث في المنطقة العربية خلال عام 2011 وما تلاها مع الرأي القائل بأن ردة فعل القوات المسلحة تجاه الحراك الشعبي هو العامل الأكثر تأثيراً في تحديد مصير التغيير السياسي في تلك المنطقة، فعندما تقرر المؤسسة العسكرية عدم دعم النظام فإن النظام السياسي على الأرجح لن يستطيع الاستمرار كما حدث في تونس ومصر، وعندما تنقسم المؤسسة العسكرية كما حدث في ليبيا واليمن فإن عوامل أخرى هي من ستحدد مسار التغيير السياسي ومصيره مثل التدخل الخارجي وقوة المعارضة وطول نفس النظام القديم، وعندما يختار الجنود التمسك بالوضع القائم والحفاظ على النظام مثلما حدث في البحرين يبقى النظام، ومما لا مرية فيه أن سوريا تشكل حالة خاصة بالنظر لاستمرار الحرب الدائرة فيها وتعدد الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة فيها.<sup>28</sup>

من خلال كل ما سبق بين لنا الحراك الشعبي العربي أنه لا توجد مؤسسة أكثر أهمية لبقاء الدولة من مؤسستها العسكرية، ولا يمكن أن ينجح الحراك الشعبي داخل المجتمعات من دون دعم إيجابي من قواتها المسلحة أو على الأقل قبولها بالحراك.<sup>29</sup>

وقد أشار الأستاذ عنتر بن مرزوق أن نجاح ما يعرف " بثورة الياسمين"، يعود إلى موقف الجيش التونسي من الحراك، والذي مثل في نظر العديد من المتابعين العامل الحاسم في ذلك، إذ أن نجاح أي حراك متوقف على موقف جيشها، وهذا ما لم يتوفر في باقي الحالات العربية الأخرى التي تحول جيشها من جيش للدولة إلى أداة في يد السلطة، أو جيش طامح في الاستيلاء على السلطة.<sup>30</sup>



وفي الجدول الآتي نوضح أهم العوامل المؤثرة في قرارات المؤسسة العسكرية تجاه الحراك:

العوامل العسكرية	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
<b>1-1 التماسك الداخلي للجيش.</b>	2	2	5	5	0	5
الانقسامات العرقية والدينية والمناطقية.	0	0	6	6	0	6
الانقسامات الجيلية: بين كبار وصغار الضباط.	1	3	1	1	0	1
الانقسامات بين الضباط أو ضباط الصف.	0	1	2	2	0	0
الانقسامات بين وحدات النخبة والقوات التقليدية	0	2	4	4	0	3
الانقسامات بين الجيش والفروع الأخرى والأجهزة الأمنية.	5	3	4	4	0	4
الانقسامات الاجتماعية والسياسية بين النخب العسكرية	0	0	3	3	0	4
<b>1-2 الجنود المحترفون مقابل الجنود إجبارياً.</b>	5	5	2	2	5	3
<b>1-3 رؤية الجنرالات لشرعية الحكم.</b>	5	4	3	4	6	5
1-4 سلوك الجيش مع المجتمع في الماضي.	2	2	1	1	0	5
<b>العوامل المتعلقة بالدولة</b>	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
<b>1-2 تعامل النظام مع الجيش.</b>	4	3	5	2	3	5
الاهتمام بالرفاهية المادية للأفراد.	3	2	3	2	3	4
الاهتمام بالجيش.	2	3	4	2	3	3
طبيعة المهام المكلف بها الجيش.	3	4	0	0	0	2
استقلالية الجنرالات وسلطتهم في اتخاذ القرار.	2	2	4	3	2	3
العدالة في تعيين القادة.	1	1	2	2	0	1
وضع الجيش مع المجتمع.	3	3	0	2	0	0
2-2 أوامر النظام السياسي للجيش.	1	2	1	3	1	3
<b>العوامل المجتمعية.</b>	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
1-3 حجم وطبيعة وتكوين المظاهرات.	5	5	4	2	3	5
2-3 شعبية مطالب المتظاهرين.	3	3	2	2	2	4
3-3 محاولات التأخي والتودد للجيش.	2	4	3	3	0	3
<b>العوامل الخارجية.</b>	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
<b>1-4 احتمالية التدخل الخارجي</b>	0	0	4	2	2	4
2-4 العلاقات الخارجية	0	3	1	3	4	3
3-4 الانتشار الثوري	0	3	3	4	4	4
4-4 علاقة ضباط الجيش بالخارج	2	1	0	2	2	0
<b>ملاحظات: كتبت العوامل الأكثر أهمية بخط سميك - المقياس (من 0 - 6).</b>						
صفر = غير مهم على الإطلاق أو ليس عاملاً يستحق النظر.						
1 = ذو أهمية طفيفة أو هامشية. 2 = ذو أهمية عالية.						
3 = مهم إلى حد ما. 4 = مهم.						
5 = مهم جداً. 6 = عامل حاسم أو أهمية حرجة.						

المصدر: زولتان باراني، مرجع سابق الذكر، ص ص 275، 276.

رابعاً: قواعد عمل انتقالية لإدارة العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية عقب الحراك الشعبي.

العلاقة المضطربة بين النخب العسكرية والنخب المدنية ليس مصادفة سيئة في التاريخ المعاصر للمجتمعات العربية، وستبقى هذه العلاقة مضطربة حتى إشعار آخر قد ينجم عن نجاح نهضة عربية تساهم في ميلاد دولة حديثة.<sup>31</sup> ولا شك أن الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي هو هدف الحراك الشعبي العربي، الأمر الذي يستلزم صياغة دساتير جديدة، تأخذ بالاعتبار تجربة ومواقف المؤسسة العسكرية إبان الحكم الاستبدادي، وهذا ما يتطلب ضرورة بقاء هذه المؤسسة تحت سيطرة ورقابة المؤسسات المدنية وفقاً لمواد الدساتير الجديدة، والعمل على إبعاد هذه المؤسسة وقيادتها عن العمل السياسي المدني المباشر، مع ضمان ولاء الجيش للدولة والشعب، وليس للنظام القائم وحكومته، فالدولة والشعب باقيان، أما الحكومات فتتغير وتتبدل مع أنظمتها الحاكمة من خلال الانتخابات الديمقراطية، الأمر الذي يضمن عدم تدخله في الصراعات السياسية داخل حدود الدولة، إلا بالقدر الذي يمكنه من حماية المنشآت والمؤسسات الإستراتيجية منعا لأي عدوان أو تخريب.<sup>32</sup>

كما أن إصلاح العلاقات المدنية العسكرية أو إعادة التوازن بين المجالين العسكري والمدني لا يعني تفويض المؤسسة العسكرية أو إضعافها، بل من المفترض أن تزيد إعادة التوازن من احترافية المؤسسة العسكرية وتعزيز كفاءتها في أداء المهام الأصلية التي أنشئت من أجلها.<sup>33</sup>

صحيح أن الوصول إلى السيطرة الديمقراطية الكاملة على القوات المسلحة صعب التحقق بالنسبة إلى الديمقراطيات الناشئة، ولا بد للنخب السياسية المدنية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أن تضع الإستراتيجية المناسبة لإدارة علاقاتها مع النخبة العسكرية وفقاً للظروف الخاصة بدولها بما لا يقضي على عملية التغيير السياسي المنشود.<sup>34</sup> ينتج مما سبق ضرورة النظر بجدية ومسؤولية في ثنائية النخب العسكرية والنخب المدنية وفق مقاربة تضمن أن يظل الجيش حاضراً حضوراً متميزاً من المآلات السياسية، ويبقى للنخب المدنية والشعب الحرية في اختيار قيادة هذا البلد أو ذلك، وسن سياساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولتطبيق مبادئ الديمقراطية الجمعية أدوار تنويرية في تطوير علاقة جدلية بين المؤسسة العسكرية والشعب والنخب المدنية في ظل منظومة قيمية قائمة على الوفاق والتصالح والاحترام المتبادل، ومواجهة كل ما يعترض هذا المنظور الناتج من المصالح الأنايية والتدخلات الأجنبية والعقليات الفاسدة في التشبث بالقبيلة والفئة والمنطقة والمذهب الإيديولوجي لهؤلاء أو أولئك من الفاعلين، ولن يتأتى ذلك إلا بعد معاناة فكرية عسيرة لتصوره وتأسيسه وإقناع النخب المدنية والنخب العسكرية والدينية بوجهته.<sup>35</sup>

ويرى الأستاذ نارسيس سيرا Narcis serra أن الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي يتطلب تحولاً للجيش من أدواره القديمة في دعم النظام إلى دوره الجديد كخادم للسلطات المدنية ذات الشرعية، وبالتالي يجب بذل جهود واسعة في كل من المجالين العسكري والمدني في وقت واحد، ولا يمكن تحقيق التوازن بينهما من خلال التركيز على مجال دون الآخر، كما أن الشرعية الاجتماعية هي مصدر قلق رئيسي في جميع التغييرات السياسية، مما يستلزم إضفاء الطابع السياسي المدني على الجيش، وإضفاء الطابع المؤسسي عليه باعتباره دعامة أساسية للمجتمع المدني، كما يجب أن تقرر السلطات المدنية مستوى الحكم الذاتي (The level of autonomy) في الجيش أثناء وبعد الانتقال ولا تترك ذلك لأهواء القيادة والنخب العسكرية.<sup>36</sup>

السيطرة المدنية أضحت أحد المتطلبات المسبقة لأي تغيير سياسي نوعي، فلو لم يسيطر المدنيون الشرعيون على مجالات صنع القرار، وتجنيد النخب والأمن الداخلي فلا مجال للحديث عن تغيير سياسي حقيقي، كما أن هناك العديد من العوامل التي تتدخل في تحديد أي طرفين سيفوز، المدنيون أم العسكريون، وتتصل بعض تلك العوامل بوضع المؤسسة العسكرية في المجتمع والاقتصاد، وبالفاعلين المدنيين والسياسيين، بالإضافة إلى الفواعل الخارجية، وكذلك حجم الفواعل الداخلية التي تؤثر بشدة وتشكل إدراك الجمهور وموقفه من المنافسة بين المدنيين والعسكريين على

السيطرة، كما لا يمكن الحسم حول أي إستراتيجية يمكن أن يخدم غرض فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، فمثل هذا الموضوع تحسمه الظروف الداخلية لكل بلد فيما يتعلق بتاريخ مؤسساتها العسكرية وأهميتها في المجتمع والاقتصاد والسياسة بشكل عام بجانب عوامل أخرى.<sup>37</sup> وفي الجدول الآتي نوضح أهم ميزات أو ملامح الجيوش العربية:

البلدان	نوع العلاقات المدنية العسكرية	الطابع المؤسسي	القوة الاقتصادية	دعم التعبئة الجماهيرية	تغيير النظام
تونس	نظام سياسي عسكري استبدادي	مرتفع	لا	نعم	نعم
مصر	نظام سياسي عسكري استبدادي	متوسط	نعم	نعم-سلبي	نعم نسبياً (قريب)
اليمن	نظام سياسي عسكري استبدادي	منخفض جداً	لا	منقسم	لا
الأردن	يعتمد النظام الملكي القبلي	متوسط	لا	لا	لا
عمان	يعتمد النظام الملكي القبلي	منخفض	نعم	لا	لا
البحرين	يعتمد النظام الملكي القبلي	منخفض	نعم	لا	لا
الكويت	يعتمد النظام الملكي القبلي	منخفض	نعم	لا	لا
المغرب	يعتمد النظام الملكي القبلي	منخفض	لا	لا	لا
سورية	نظام سياسي عسكري استبدادي	منخفض	نعم	لا	لا
ليبيا	نظام عسكري مزدوج (ثنائي)	منخفض جداً: الجيش المجزأ	نعم	لا	لا

- Landry signé, Remy smid ,the Army's decision to repress: a turning point in Tunisia's regime change, Stanford center on democracy development and the rule of law, April 2014, p 29.

#### خاتمة:

أدت التحولات الجديدة دوراً هاماً في إبراز الأهمية السياسية للعلاقات العسكرية المدنية بالنسبة للدولة وقضية بقائها من عدمها، كما مثل الحراك الشعبي أيضاً لحظة حاسمة في حدوث تحولات كبيرة في العلاقات المدنية العسكرية بالنسبة للعديد من الدول العربية.

ففي تونس والتي شكلت الاستثناء بين دول الحراك شهدت العلاقات بين النخب المدنية والنخب العسكرية تحولاً ملحوظاً، وذلك من خلال دور المؤسسة العسكرية التي لم تصطدم بالشعب، وأطاحت بنظام بن علي لتلتزم الحياد السياسي بعد ذلك، من خلال تسليم السلطة إلى هيئات مدنية تولت مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية

أما عن مصر فانتهى الصراع حول الحكم بين النخب المدنية والنخب العسكرية لصالح المؤسسة العسكرية التي أعادت إنتاج التسلمية القديمة بشخصية جديدة، وفي ليبيا واليمن كان الوضع أكثر سوءاً بسبب تفكك المؤسسة العسكرية وسقوط الدولة ونشوب حرب أهلية، في حين بقيت السلطة السياسية المسيطرة على السلطة العسكرية في سوريا والبحرين وجعلها أداة في يد النظام السياسي ليستمر مشهد التسلمية في البلدين.

لن يبقى طريق حسم الصراع حول الحكم بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في المنطقة العربية مزروع بالأشواك، الأمر الذي يتطلب المزيد من الحوار وتعزيز نقاط التوافق بين النخب العسكرية والنخب المدنية، لتحل كلا منهما المكان الطبيعي والمناسب الذي وجدت من أجله بغية تحقيق صالح الدولة والأمة.

## الهوامش :

1. عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 24، 25.
2. عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2012، ص 75.
3. عباس أشواق، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 51.
4. عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، مرجع سابق الذكر، ص ص 309، 310.
5. ملاح سعيد، " الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 459، ماي 2017، ص ص 114، 115، ص 107.
6. عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، مرجع سابق الذكر، ص 118.
7. نفس المرجع، ص ص 117، 118.
8. عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، مرجع سابق الذكر، ص ص 25، 26.
9. عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، مرجع سابق الذكر، ص ص 74، 75.
10. بي سي سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية، تر: خليل كلفت، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص 369.
11. عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، مرجع سابق الذكر، ص ص 27، 29.
12. نفس المرجع، ص ص 28، 29.
13. عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، مرجع سابق الذكر، ص 74.
14. بشير عبد الفتاح، "بين يناير 2011 ويوليو 2013"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر 2013، ص 79.
15. حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص ص 20، 21.
16. فؤاد إسحاق الفوزي، العسكر والحكم في البلدان العربية، بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع، 1990، ص 73.
17. Zoltan Barany, the role of the military, *journal of democracy*, volume 22, number 04, October 2011, p 37.
18. حسّان دواجي محمد، الجيش في الدول النامية، مؤسسة الفكر العربي، الدوحة، 21 فيفري 2015، على الموقع: <http://ofoq.arabthought.org/?p=1461>, consulté le 28/07/2017 heure 18:00.
19. عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، مرجع سابق الذكر، ص ص 33، 41.
20. مؤسسة الفكر العربي، التقرير السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي، (بيروت: العدد السابع، 2014)، ص ص 259، 260.
21. هاني حبيب، " المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها"، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 36، السنة 10، مارس 2012، ص 53.
22. حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص ص 53، 54.
23. Chris Townsend, Civil Military relations in Tunisia and Libya through the Arab spring, *journal of defense resources Management*, vol06, Issue2, (11) 2015, 2015, p 10.
24. حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص ص 54، 55.
25. مؤسسة الفكر العربي، مرجع سابق الذكر، ص 255.
26. حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص ص 55.
27. مؤسسة الفكر العربي، مرجع سابق الذكر، ص 256.

28. زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، تر: عبد الرحمن عياش، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017، ص 274.
29. Zoltan Barany, op, cit, p28.
30. عنتر بن مرزوق، الربيع العربي مؤامرة خارجية لتفكيك المنطقة، جريدة الشعب، الجزائر، العدد 16939، 27 جانفي، 2016، ص 12.
31. عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، مرجع سابق الذكر، ص 45.
32. هاني حبيب، مرجع سابق الذكر، ص 60.
33. هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 28.
34. عبد الله فيصل علام، " من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 444، فيفري 2016، ص 146.
35. أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك سعيد وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص ص 924، 925.
36. Chris Townsend, op, cit, p 06.
37. حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، 52.

#### قائمة المراجع:

##### -الكتب:

- 1 - أحمد يوسف أحمد، بسمة مبارك سعيد وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
  - 2- أشواق عباس ، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة مقارنة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلائي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
  - 3- بي سي سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية، تر: خليل كلفت، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
  - 4- هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
  - 5- حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية، ط1، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
  - 6- زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، تر: عبد الرحمن عياش، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.
  - 7- فؤاد إسحاق الفوزي، العسكر والحكم في البلدان العربية، ط1، بيروت: دار الساقى للنشر والتوزيع، 1990.
  - 8- عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، ط1، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2012.
  - 9- عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، ط1، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2013.
  - 10- عبد الإله بلقزيز، يوسف الصوني وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- المجلات والدوريات العلمية:
- 1- ملاح سعيد، " الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 459، ماي 2017.
  - 2- بشير عبد الفتاح، " بين يناير 2011 ويوليو 2013"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر 2013.

3- عبد الله فيصل علام، " من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 444، فيفري 2016.

4- هاني حبيب، " المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها"، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 36، السنة 10، مارس 2012.

#### - التقارير والملتقيات العلمية:

1- مؤسسة الفكر العربي، التقرير السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي، بيروت: العدد السابع، 2014.

#### - الجرائد والصحف:

1- عنتر بن مرزوق، الربيع العربي مؤامرة خارجية لتفكيك المنطقة، جريدة الشعب، الجزائر، العدد 16939، 27 جانفي، 2016.

#### - المواقع الإلكترونية:

1- حسّان دواجي محمد، الجيش في الدول النامية، مؤسسة الفكر العربي، الدوحة، 21 فيفري 2015، على الموقع: <http://ofoq.arabthought.org/?p=1461>, consulté le 28/07/2017 heure 18:00

#### - المراجع الأجنبية:

- 1- Chris Townsend, Civil Military relations in Tunisia and Libya through the Arab spring, **journal of defense resources Management**, vol06, Issue2, (11) 2015, 2015.
- 2- Zoltan Barany, the role of the military, **journal of democracy**, volume 22, number04, October 2011.
- 3- Landry signé, Remy smid ,the Army's decision to repress: a turning point in Tunisia's regime change, **Stanford center on democracy development and the rule of law**, April 2014.